في بيان صحفي هام..

«القضاة الجنوبي» يكشف محاولات التفاف لإيقاف نفاذ قرار تعيين الموساي

الهتار يتعمد جعل المحكمة العليا بعدن بوضع قانوني وقضائي غير مستقر

«الأمناء» قسم الرصد:

أصدر نـــادي القضاة الجنوبي بيانـــاً صحفياً أوضـــح فيه أن ما يمارســـه القاضي حمود الهتار، رئيس المحكمة العليا في العاصمة عدن، لم يكن بالممارسات الأمينة والحريصة على ترســـيخ وتعزيز العمـــل القانـــوني والقضائي في المحكمة العليا.

وأضاف النـــادي: «في الوقت الذي كان نـــادي القضاة الجنوبي يناضل فيه من أجل ترسيخ مفهوم قانونيـــة التعيين والتشـــكيل في الهيئـــات القضائية، نجد القاضي حمود الهتار يساهم بوتيرة عالية وبإصرار في إضفـــاء مشروعية على تعيين د.أحمد الموساي المرجئ نفاذ ســـريـــان قـــراره كنائب عام للجمهورية بحسب قرار المحكمة الإداريـــة الابتدائية بعـــدن والتي أحالت اختصاص نظـــر الدعوى المقدمة مـــن النـــادي إلى الدائرة الدستورية التي لم تشكل بعد مع بقية دوائر المحكمة العليا، وقد تم تشكيل دائرتين فقط وهما الدائرة المدنية والدائـــرة الجزائية في عام 2018م من أصل الثـــمان الدوائر المحددة بحسب المادة (١٦ - فقرة أ) من قانون الســـلطة القضائية وتعديلاته، ليخرج القاضي حمود الهتار عن ســـكوته المتعمّد بلعبته المكشـــوفة التي لا تنـــم عن النية الصادقة في الاســـتقرار القانوني والقضائي للمحكمة العليا».

وقال البيان، حصلت «الأمناء» على نسخة منه: «كعادته ومنذ أن تم تعيينه رئيساً للمحكمة العليا، دأب القـــاضي حمـــود الهتار في التعمّد على جعـــل المحكمة العليا بالعاصمة عدن في وضع قانوني وقضائي غير مســـتقر وأسلوب ممنهج لأجندات سياســـية باتت واضحة ومكشوفة، فلم يبادر منذ تعيينه قبل خمس سنوات بتقديم عرض أمام مجلس القضاء الأعلى بتشـــكيل دوائر المحكمـــة العليا بحسب ما أوجبته المادة (١٦ - فقرة ب) من قانون الســـلطة القضائية رقم ١ لســـنة ١٩٩١م وتعديلاته والتي تنص (تشـــكّل الدوائر في المحكمة العليا بقرار يصدره رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة المجلـــس بناءً على عـــرض رئيس المحكمة العليا)».

وأضـــاف: «إن مـــا يمارســـه القـــاضي حمود الهتـــار - رئيس المحكمـــة العليا في العاصمة عدن - لم تكـــن بالممارســـات الأمينة والحريصة على ترســـيخ وتعزيز العمـــل القانـــوني والقضائي في المحكمة العليا، وهو ما بات جلياً، ففي الوقت الذي كان نادي القضاة الجنوبي يناضل من أجل ترســـيخ مفهوم قانونية التعيين والتشكيل بالهيئـــات القضائية نجد القاضي حمود الهتار يساهم بوتيرة عالية وبإصرار في إضفـــاء مشروعية تعيـــين د.أحمد الموســـاي المرجئ نفاذ سريـــان قـــراره كنائب عام للجمهورية بحسب قرار المحكمة الإداريـــة الابتدائية بعـــدن والتي أحالت اختصاص نظـــر الدعوى المقدمة مـــن النـــادي إلى الدائرة الدستورية التي لم تشكل بعد مع بقية دوائر المحكمة العليا، وقد تم تشكيل دائرتين فقط وهما الدائرة المدنية والدائـــرة الجزائية في عام 2018م من أصل الثـــمان الدوائر المحددة بحسب المادة (١٦ - فقرة أ) من قانون الســـلطة القضائية وتعديلاته، ليخرج القاضي حمود الهتار عن ســـكوته المتعمّد بلعبته المكشـــوفة التي لا تنـــم عن النية الصادقة في الاســـتقرار القانوني والقضائي للمحكمة العليا».

وتابع: «لم يتفاجأ نادي القضاة الجنوبي بما قام به القاضي حمود الهتار مـــن تحرير مذكرة برقم ١٢ بتاريـــخ ٧/ ٣/ ٢٠٢١م إلى رئيس مجلس القضاء الأعـــلى مفادها عرضاً بتسمية أعضاء الدائرة الدســـتورية بالمحكمة العليا، معللاً ســـبب ذلك الاستعجال هي جملة الوقائع والمستجدات التـــي قد ترفـــع إلى المحكمة العليا، في حالة صحوة غريبة ولكنها حركة اســـتباقية منه، يســـتبق فيها النظر والفصل في الدعـــوى الإدارية بشـــأن تعيين د.أحمد الموساي المحالة لاختصاص الدائرة الدستورية بحسب قرار المحكمة الإدارية الابتدائية والتي تم الطعن فيه من قبل النادي بالاســـتئناف أمام محكمة ثاني درجة».

وأكمل: «لم يكن القاضي حمود الهتار متناســـياً نصوص قانون السلطة القضائية فهو عريف به، وإنما ســـاق تلك المذكرة عن قصد وتعمـــد، فهو يعـــي أن نص المادة (١٦) من قانون السلطة القضائية بشـــأن تشـــكيل دوائر المحكمة العليا لم يجعل التشـــكيل مبعّضاً، وبالتـــالي لو أن رئيـــس المحكمة العليا تقدم بعرض متكامل بدوائر المحكمـــة العليا كما نص القانون، لـــكان نـــادي القضـــاة الجنوبي أحســـن الظن فيه، إلا أن ما سار عليه رئيس المحكمة العليا يكشف ما كان يســـتره من تنفيذ رغبات وأجندات حزبية سياســـية تسير وفق منهج السيطرة والهيمنة على السلطة القضائية وجعلها مشلولة في محافظات الجنوب تساعد في عدم الاستقرار العام فيها».

واختتـــم البيـــان الصحفـــي بالقـــول: «إن دوائر المحكمة العليا عدد ثمان دوائر، وكل دائرة تتألف هيئة الحكم فيها من خمسة قضاة عدا الدائرة الدســـتورية من سبعة قضاة بحســـب نص المـــادة (١٧) من قانون الســـلطة القضائية، اي أن عدد القضاة في كل تلك الدوائر التـــي يجـــب أن تشـــكل إجمالي (٤٢ قاضياً) ناهيـــك عن الهيئات القضائيـــة الأخـــرى في المحكمة العليـــا كالمكتـــب الفنـــي، والذي يكون تعيينهم بقـــرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة المجلس..إلخ ما جاء في نص المادة (٥٩) من قانون السلطة القضائية، فالمحكمة العليا في عدن بوضعها الحـــالي لا يتوفر فيهـــا النصاب الكامل بالعدد الإجمالي المذكور من القضاة، اي أن عدد القضاة في كل تلك الدوائر التـــي يجـــب أن تشـــكل إجمالي (٤٢ قاضياً) ناهيـــك عن الهيئات القضائيـــة الأخـــرى في المحكمة العليـــا كالمكتـــب الفنـــي، والذي يكون تعيينهم بقـــرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة المجلس..إلخ ما جاء في نص المادة (٥٩) من قانون السلطة القضائية، فالمحكمة العليا في عدن بوضعها الحـــالي لا يتوفر فيهـــا النصاب الكامل بالعدد الإجمالي المذكور من القضاة، ولم يسع رئيس المحكمة العليا القاضي حمـــود الهتار إلى تشـــكيل دوائر المحكمة العليا ولا إلى تســـمية رئيـــس وأعضاء كل دائرة من دوائرها بحسب القانون، مـــع كل ذلك بدلاً من الســـعي في تشكيل دوائر المحكمة العليا نجده يقوم بعرض أسماء ككقضاة للدائرة الدستورية هم ذات القضاة الذين تعـــرض عليهم الطعـــون المدنية والجزائية بالمحكمة العليا ويترأس هـــو كل شيء! مـــا الحكمة وفي هذا التوقيـــت بالضبط؟! فالهدف من عدم ســـعيه واضح هو ليبقى الوضع القضائي في المحكمة العليا غير قانـــوني وبالتالي ينعكس أثر ذلك على الوضع العام غير المستقر للسلطة القضائية في محافظات الجنوب تنفيـــذاً وتحقيقاً لأهداف الحزبية السياسية».

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
نادي القضاة الجنوبي
المكتب التنفيذي

التاريخ: ٩/٣/٢٠٢١م

بيان صحفي صادر عن نادي القضاة الجنوبي
بشأن عرض رئيس المحكمة العليا بتشكيل الدائرة الدستورية التفافاً على
قرار المحكمة الإدارية بشأن إيقاف نفاذ قرار تعيين "أحمد الموساي" نائباً عاماً

كعادته ومنذ أن تم تعيينه رئيساً للمحكمة العليا، دأب القاضي "حمود الهتار" في التعمّد على جعل المحكمة العليا بالعاصمة عدن في وضع قانوني وقضائي غير مستقر وأسلوب ممنهج لأجندات سياسية باتت واضحة ومكشوفة، فلم يبادر منذ تعيينه قبل خمس سنوات بتقديم عرض أمام مجلس القضاء الأعلى بتشكيل دوائر المحكمة العليا بحسب ما أوجبته المادة (١٦ - فقرة ب) من قانون السلطة القضائية رقم ١ لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والتي تنص ((تشكّل الدوائر في المحكمة العليا بقرار يصدره رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة المجلس بناء على عرض رئيس المحكمة العليا)).

إن ما يمارسه القاضي حمود الهتار - رئيس المحكمة العليا في العاصمة عدن - لم تكن بالممارسات الأمينة والحريصة على ترسيخ وتعزيز العمل القانوني والقضائي في المحكمة العليا، وهو ما بات جلياً، ففي الوقت الذي كان نادي القضاة الجنوبي يناضل من أجل ترسيخ مفهوم قانونية التعيين والتشكيل في الهيئات القضائية نجد القاضي حمود الهتار يساهم بوتيرة عالية وبإصرار في إضفاء مشروعية تعيين د. "أحمد الموساي" المرجئ نفاذ سريان قراره كنائب عام للجمهورية بحسب قرار المحكمة الإدارية الابتدائية بعدن والتي أحالت اختصاص نظر الدعوى المقدمة من النادي إلى الدائرة الدستورية التي لم تشكل بعد مع بقية دوائر المحكمة العليا، وقد تم تشكيل دائرتين فقط وهما الدائرة المدنية والدائرة الجزائية في عام ٢٠١٨م من أصل الثمان الدوائر المحددة بحسب المادة (١٦ - فقرة أ) من قانون السلطة القضائية وتعديلاته، ليخرج القاضي "حمود الهتار" عن سكوته المتعمّد بلعبته المكشوفة التي لا تنم عن النية الصادقة في الاستقرار القانوني والقضائي للمحكمة العليا.

لم يتفاجأ نادي القضاة الجنوبي بما قام به القاضي "حمود الهتار" من تحرير مذكرة برقم ١٢ بتاريخ ٧/ ٣/ ٢٠٢١م إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى مفادها عرضاً بتسمية أعضاء الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، معللاً إلى سبب ذلك الاستعجال في جملة الوقائع والمستجدات التي قد ترفع إلى المحكمة العليا، في حالة صحوة غريبة ولكنها حركة استباقية منه، يستبق فيها النظر والفصل في الدعوى الإدارية بشأن تعيين د. أحمد الموساي المحالة لاختصاص الدائرة الدستورية بحسب قرار المحكمة الإدارية الابتدائية بعدن والتي تم الطعن فيه من قبل النادي بالاستئناف أمام محكمة ثاني درجة.

لم يكن القاضي "حمود الهتار" متناسياً نصوص قانون السلطة القضائية فهو عريف به، وإنما ساق تلك المذكرة عن قصد وتعمد، فهو يعي أن نص المادة(١٦) من قانون السلطة القضائية وتعديلاته بشأن تشكيل دوائر المحكمة العليا لم يجعل التشكيل مبعضاً، وبالتالي لو أن رئيس المحكمة العليا تقدم بعرض متكامل بدوائر المحكمة العليا كالمكتب الفني، والذي يكون تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة المجلس، الخ ماجاء في نص المادة(٥٩) من قانون السلطة القضائية، فالمحكمة العليا في عدن بوضعها الحالي لا يتوفر فيها النصاب الكامل بالعدد الإجمالي المذكور من القضاة، ولم يسع رئيس المحكمة العليا القاضي "حمود الهتار" إلى تشكيل دوائر المحكمة العليا ولا إلى تسمية رئيس وأعضاء كل دائرة من دوائرها بحسب القانون، مع كل ذلك بدلاً من السعي في تشكيل دوائر المحكمة العليا نجده يقوم بعرض أسماء ككقضاة للدائرة الدستورية هم ذات القضاة الذين تعرض عليهم المطعون المدنية والجزائية بالمحكمة العليا ويترأس هو كل شيء!!. ما الحكمة وفي هذا التوقيت بالضبط ؟!. فالهدف من عدم سعيه واضح هو ليبقى الوضع القضائي في المحكمة العليا غير قانوني وبالتالي ينعكس أثر ذلك على الوضع العام غير المستقر للسلطة القضائية في محافظات الجنوب تنفيذاً وتحقيقاً لأهداف الحزبية السياسية.

إن دوائر المحكمة العليا عدد ثمان دوائر، وكل دائرة تتألف هيئة الحكم فيها من خمسة قضاة عدا الدائرة الدستورية من سبعة قضاة بحسب نص المادة (١٧) من قانون السلطة القضائية، اي أن عدد القضاة في كل تلك الدوائر التي يجب أن تشكل إجمالي عدد (٤٢ قاضياً). ناهيك عن الهيئات القضائية الأخرى في المحكمة العليا كالمكتب الفني، والذي يكون تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد موافقة المجلس، الخ ماجاء في نص المادة(٥٩) من قانون السلطة القضائية، فالمحكمة العليا في عدن بوضعها الحالي لا يتوفر فيها النصاب الكامل بالعدد الإجمالي المذكور من القضاة. ولم يسع رئيس المحكمة العليا القاضي "حمود الهتار" إلى تشكيل دوائر المحكمة العليا ولا إلى تسمية رئيس وأعضاء كل دائرة من دوائرها بحسب القانون. مع كل ذلك بدلاً من السعي في تشكيل دوائر المحكمة العليا نجده يقوم بعرض أسماء ككقضاة للدائرة الدستورية هم ذات القضاة الذين تعرض عليهم المطعون المدنية والجزائية بالمحكمة العليا ويترأس هو كل شيء!!. ما الحكمة وفي هذا التوقيت بالضبط ؟!. فالهدف من عدم سعيه واضح هو ليبقى الوضع القضائي في المحكمة العليا غير قانوني وبالتالي ينعكس أثر ذلك على الوضع العام غير المستقر للسلطة القضائية في محافظات الجنوب تنفيذاً وتحقيقاً لأهداف الحزبية السياسية.

والله الموفق..

عدن. الثلاثاء، ٩/٣/٢٠٢١م

المكتب التنفيذي لنادي القضاة الجنوبي

هناك من يحاول شلّ السلطة القضائية بمحافظات الجنوب

سعي حثيث لتنفيذ أهداف حزبية سياسية في الجنوب

الانتقالي يؤيـــد موقف نادي القضاة الجنوبي

في سياق متصل، بحث الدكتور نـــاصر الخُبجي - عضـــو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي - تداعيات تعيين نائب عام إخواني بالمخالفة للقانـــون وبنود اتفاق الرياض.

واستعرض - خلال استقباله، أمـــس الأول الثلاثاء، عـــددًا من أعضـــاء نادي القضـــاة الجنوبي - المواقـــف الرافضة للقرار المخالف.

وعبر عـــن تأييد المجلس لموقـــف نـــادي القضـــاة الجنوبي الرافـــض لتعيين نائب عام بالمخالفة للدستور والقانون، وهيمنة السلطة التنفيذية عـــلى القضائية لمصالح حزبية.

ونبـــه الخُبجـــي إلى ضرورة الحفاظ على الإرادة القويـــة لنـــادي القضاة، وإرســـاء أســـس مكافحة الفساد بمؤسسات الدولة، لتأسيس دولة النظام والقانون.

ودعـــا إلى تعزيـــز التشـــاور والتنســـيق بين المجلس والنادي لتطوير عمـــل المنظومة القضائية بما يضمن استقلاليتها.

وشـــدد وفـــد نـــادي القضاة الجنـــوبي عـــلى تضامنهـــم مع إجـــراءات المجلـــس الانتقـــالي الجنوبي، معبرين عن استعدادهم العمل تحت مظلته، لتحقيق العدالة وإعلاء ســـلطة القانون ومحاربة الإرهاب والفساد.